إبلومبرج: السندات المصرية ترتفع أكثر في الأسواق الناشئة بعد ارتفاع أسعار الفائدة

قالت وكالة بلومبرج إن السندات المصرية المقومة بالدولار ارتفعت بأكبر قدر في الأسواق الناشئة بعد أن استأنفت مصر دورة التشديد النقدي، مما زاد من التفاؤل بأن السلطات ستعيد خطة إنقاذ صندوق النقد الدولي إلى مسارها الصحيح.

وأوضحت الوكالة الأمريكية أن الديون المستحقة في 2016 فبراير ارتفعت 0.9 سنت على الدولار إلى 53.4 محققة أكبر مكاسب منذ 14 يوليو. واحتلت عشرة سندات مصرية أخرى المراكز الأفضل أداءً في مؤشر بلومبرج للأسواق الناشئة للعائد الإجمالي السيادي. تقلص العائد الإضافي الذي يطلبه المستثمرون لامتلاك الأوراق المالية للبلاد بدلًا من سندات الخزانة الأمريكية بمقدار 3 نقاط أساس، وفقًا لبيانات إرشادية من نؤشى حي بي مورجان..

ورفع البنك المركزي سعر الفائدة القياسي إلى أعلى مستوى منذ عام 2006، مما يؤكد عزمه على احتواء التضخم الذي يحوم بالقرب من 36٪. وفاجأ ذلك الاقتصاديين الذين لم يتوقعوا أي تغيير في اجتماع الخميس. بعد كل شيء، سعت مصر إلى زيادة احتياطياتها من النقد الأجنبي في الفترة التي سبقت خفض قيمة العملة مرة أخرى، كجزء من صفقة إنقاذ بقيمة 3 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي.

وقال جوردون باورز، محلل الدخل الثابت في شركة كولومبيا ثريدنيدل انفستمينتس في لندن: «إن رفع أسعار الفائدة، على الرغم من تواضعه، هو إشارة إلى أن السلطات تبذل جهوداً لإعادة برنامج صندوق النقد الدولي إلى مساره الصحيح». وقال إنه على المدى القريب، قد تمنع هذه الخطوة «المزيد من خفض التصنيفات الائتمانية لأنها تأتي قبل انتهاء مراجعة خفض التصنيف في وكالة موديز، وكلاهما إيجابي لسندات اليورو».

ولفتت الوكالة إلى أن صندوق النقد الدولي أخر مراجعته لبرنامج إنقاذ بقيمة 3 مليارات دولار، ولم تتحقق بعد التمويل الموعود بمليارات الدولارات من من دول الخليج العربية حيث يسعى المقرضون المحتملون إلى مزيد من الأدلة على أن السلطات تمضي قدمًا في الإصلاحات — بما في ذلك المرونة الحقيقية في العملة المصرية.

وضعت وكالة موديز مصر قيد المراجعة لخفض محتمل في مايو، مشيرة إلى زيادة مخاطر السيولة والقدرة على تحمل الديون. وخفضت شركة التصنيف درجة مصر إلى بي 3 (B3) في فبراير.